

الدينار الأفرنتي في السلطنة المملوكية في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي

طه ثلجي الطراونة

قسم التاريخ / جامعة مؤتة / الأردن

ملخص

تتناول هذه الدراسة التعريف بالدينار الأفرنتي الذي دخل السلطنة المملوكية منذ مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وحل في التداول محل الدينار المملوكي. وبينت الظروف التي دخل فيها، والأسباب التي ساعدت على رواجه وشيوعه بين الناس ولدى أهل الدولة. وأوضحت أنه لم يطرد الدينار المملوكي من التداول، بل جاء ليمأ الفراغ الذي تركه غياب ذلك الدينار. وعرضت إلى محاولات الدولة إبطال التعامل به، وأثر ذلك عليه ومن ثم قلته في السوق. وخلصت إلى أن رواجه كان عنواناً للفساد وللأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها الدولة المملوكية.

Abstract

This paper defines the "Ifrinti" Dinar which was introduced into the Mamluk Sultanate since the beginning of the 9th/15th Century, and clarifies the major factors which stood behind its circulation in the Sultanate. Also, the study highlights the point that the "Ifrinti" Dinar did not dismiss the Mamluk Dinar, but the absence of the latter paved the way for the use of the former. In addition, the study sheds light on the Mamluk attempts to nullify the use of the "Ifrinti" Dinar in the Sultanate.

ورث الممالك نظم أسلافهم الأيوبيين بما فيها النظام النقدي بفتاته الثلاث المعروفة: الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، والفلس النحاسي. وقد كان الدينار الذهبي أساس ذلك النظام. وجرى العرف في التاريخ الإسلامي أن يكون وزنه الشرعي مثقالاً، وهو عبارة عن وزن اثنتين وسبعين حبة شعير متوسطة الحجم (١)، وتعاادل في النظام المتري ٤,٢٥ غم (٢).

واستمر الدينار يزن مثقالاً على السواء منذ ابتداء ضربه في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م) وحتى أواخر عهد السلطان الملك الظاهر برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٩م)، رغم حدوث بعض الفساد بين الحين والآخر منذ أواخر عهد الفاطميين وفي عهد الأيوبيين، وفي الدولة المملوكية الأولى (٣). ذلك لأنه منذ أواخر العهد الفاطمي اضطرب مخزون الذهب في مصر ليرث صلاح الدين وخلفاؤه ذلك الاضطراب، فبتفاوت وزن قطع النقد الذهبي أكثر مما كان في الفترات السابقة. ووجدت نماذج تعود لذلك العهد تزن أقل من ٤ غم. ونتيجة لذلك، ورغم أن النقد الذهبي استمر يحمل اسم الدينار إلا أنه لم يكن بالإمكان تداوله بالعدد، بل بالوزن (٤).

وقد أثرت أزمة الذهب على الوضع الاقتصادي أثناء بداية الحكم الأيوبي لمصر بشكل أخطر مما كانت عليه في أواخر العهد الفاطمي، بدليل أن دينار صلاح الدين اشتمل على نسبة أقل من الذهب النقي التي حوّلها دنانير أواخر الخلفاء الفاطميين. ولندرة الذهب في التداول العام في ديار السلطنة الأيوبية في مصر والشام، فإنه فقد مكانته كعملة تشكل أساس النظام النقدي ليصبح سلعة تجارية، وليحل الدرهم الفضي محله (٥).

وفي هذا السياق بشأن قلة الذهب وندرة الدينار في العهد الأيوبي، لاسيما بعد صلاح الدين، ينسب دراج إلى المقرئ خيراً ساخراً معبراً إذ يقول: "ويخبرنا المقرئ ساخراً أنه لم يعد باستطاعتهم ذكر الدينار، كما لو ذكر اسم امرأة أمام زوجها الغيور (٦)..."

أما في العهد المملوكي، فقد استمر استيراد الذهب من بلاد التكرور (مالي)، فقد كان ينقل مع قوافل الحجاج، ولكن هذا المصدر نضب في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وذلك بوصول الإيطاليين عبر الصحراء، وتمركز البرتغاليين في الساحل الإفريقي واستنزافهم جميع المعادن السودانية. وفي هذه الفترة شق الذهب الإيطالي طريقه إلى مصر ليسيّط على التداول في أسواقها، التي يعتقد أنه ابتداء بالظهور فيها منذ النصف الأول للقرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي (٧).

ولكن منذ أواخر عهد السلطان الملك الظاهر برقوق وبدء عهد ابنه الملك الناصر فرج (٨٠١-٨١٥هـ/١٣٩٩-١٤١٢م)، الذي وصفه المقرئ بأنه أشأم ملوك الإسلام لجملة أمور عددها، وذكر من بينها فيما يخص هذا الموضوع أن أمراء دولته ومدبريها أفسدوا النقود بإبطال السكة الإسلامية من الذهب

والمعاملة بالدنانير المشخصة التي هي من ضرب النصارى (٨). فمنذ ذلك الوقت راج تداول الدينار الأفرنجي في السلطنة المملوكية، وتواترت الأخبار عنه خلال النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي على الأقل، مما يوحي بأنه كان النقد الفعلي السائد.

وهذه الدنانير المشخصة، هي التي ذكرت في المصادر الإسلامية بأسم الأفرنجية ومفردها أفرنجي، أو الأفلورية ومفردها أفلوري أو المشخصة ومفردها مشخص. وهي عبارة عن النقد الذهبي الإيطالي الذي راج في كثير من الأقطار، ومن بينها السلطنة المملوكية، في الفترة موضوع البحث، لا سيما الدوكات (Ducat)، وهو العملة الذهبية لمدينة البندقية، والفلورين (Florin)، وهو العملة الذهبية لمدينة فلورنسا. ولكن قبل التعريف بمما وأسباب رواجهما في السلطنة المملوكية، لابد من الوقوف على وصفهما في المصادر الإسلامية.

فهذا القلقشندي يذكر أن الدنانير الأفرنجية هي الضرب الثاني من الدنانير في الديار المصرية، وهي ما يتعامل به معادة، لأن الذهب المصري كان يتعامل به وزناً (٩).

ويقول القلقشندي في وصف هذه الدنانير: "وهي دنانير يؤتى بها من بلاد الافرنجة والروم، معلومة الأوزان، كل دينار منها معتبر تسعة عشر قيراطا ونصف قيراط من المصري... وهذه الدنانير مشخصة على أحد وجهيها صورة الملك الذي تضرب في زمنه، وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريين، اللذين بعثهما المسيح عليه السلام إلى رومية، ويعبر عنها بالأفرنجية جمع أفرنجي، وأصله أفرنجي بسين مهملة بدل التاء المثناة فوق، نسبة إلى أفرنسة مدينة من مدتهم، وربما قيل فيها إفرنجة، وإليها تنسب طائفة الفرنج، وهي مقر الفرنسيين ملكهم، ويعبر عنه أيضا بالدوكات. وهذا الاسم في الحقيقة لا يطلق عليه إلا إذا كان ضرب البندقية من الفرنجة، ذلك أن الملك عندهم اسمه دوك (١٠)..."

أما المقرئ فيصف الذهب الأفرنجي في معرض حديثه عن أنواع الذهب التي راج تداولها في السلطنة المملوكية إذ يقول: "والذهب صار ثلاثة أصناف... والصنف الثاني ذهب يقال له الأفرنجي والأفلوري والبندقي والدوكات، وهو يجلب من بلاد الافرنج، وعلى أحد وجهيه صورة إنسان في دائرة مكتوبة بقلمهم، وفي الوجه الآخر صورتان في دائرة مكتوبة، ولم يكن يعرف هذا الصنف قديماً مما يتعامل به الناس، وإنما حدث في القاهرة من حدود سنة تسعين وسبع مائة وكثر حتى صار نقداً رائجاً" (١١).

ومهما يكن من أمر، فإن القلقشندي أصاب حين نسب الدوكات لمدينة البندقية، ذلك لأن حاكمها كان يعرف بالدوك (Dodge). (١٢) ولكنه أخطأ بنسبة الفلورين إلى فرنسا لأن الفلورين كان عملة فلورنسا، التي ارتبطت مع السلطنة المملوكية بعلاقات تجارية متينة في هذه الفترة على العكس من فرنسا التي لم ترق علاقاتها مع السلطنة المملوكية إلى مستوى العلاقات المملوكية الفلورنسية (١٣).

وعلى ذلك فإن الأفرنتي هو الذهب الإيطالي الذي جرى تداوله في كثير من الأقطار ومن بينها السلطنة المملوكية. ومن الواضح أن الذهب الإيطالي الذي راج في السلطنة المملوكية هو الفلورين (Florin) الفلورنسي، والدوكات (Ducat) البندقي، وقد صدر الفلورين سنة ١٢٥٢ وكان يزن ٣,٥ غم من الذهب الخالص. أما الدوكات فصدر سنة ١٢٨٤، وكان أول نقد تصدره البندقية من الذهب الخالص، وكان يزن ٣,٥ غم، ويعادل أربعاً وعشرين جروسه (Grosso). فضية (١٤).

وبين المقريري مدى انتشار الذهب الأفرنتي بقوله: "وهذا الأفرنتي كما تقدم ذكره قد غلب في زماننا من حدود سنة ثمانمائة على أكثر مدائن الدنيا من القاهرة ومصر وجميع أرض الشام، وعامة بلاد الروم، والحجاز واليمن حتى صار النقد الرابع" (١٥). ويقول في مكان آخر: "وكان الذهب أربعة أقسام هرجة وهو قليل جداً وسالم لا يوجد منه إلا في النادر، وأفرنتي وهو كثير جداً قد طبق الأرض، وكثر بعمامة بلاد الله..." (١٦).

ولا عجب أن تشق النقود الإيطالية طريقها إلى السلطنة المملوكية، لما كان يربط ما بين الطرفين من علاقات تجارية نشطة ومرتبحة لكليهما، الأمر الذي دفع الممالك إلى السماح للتجار الإيطاليين وغيرهم من تجار الأقطار الأوروبية مثل الكتلان والبروفنساليين، لتأسيس قنصليات لهم في مدن السلطنة المهمة لترعى مصالحهم التجارية، رغم تهديدات البابوية وتلويحها بإيقاع عقوبة الحرمان على من يتاجر مع المسلمين. ولكن مع ذلك يبدو من الواضح أنه لم يكن يهتم التجار الإيطاليين أو يقلقهم كثيراً أن المسلمين أعداء للمسيحيين ما دامت التجارة معهم تدر عليهم أرباحاً مجزية (١٧).

ومنذ القرن الثاني عشر الميلادي كان في مصر الكثير إلى جانب البهارات يجتذب التجار البنادقة. فقد كانت مصر مصدراً رئيساً للشب والسكر والقمح، كما كانت سوقاً مهماً للخشب والمعادن والعبيد (١٨). وفي الإسكندرية كان للتجار البنادقة مكانة متميزة بين تجار البهارات الغربيين، كما كان جزء كبير من الفضة والنحاس اللذين يسوقهما التجار الألمان في البندقية ينقل في سفن التجار البنادقة إلى الإسكندرية مع الكثير من الأدوات والأقمشة الفاخرة (١٩).

ولأن مصالح البندقية التجارية حتمت على البنادقة الحفاظ على علاقات ودية مع السلطنة المملوكية، فقد فازوا بنصيب الأسد في الاتجار مع السلطنة، خاصة وأن البنادقة ركزوا على تجارة البهارات وحاولوا احتكار توريدها إلى الغرب، فأصبح لكلا الطرفين، الممالك والبنادقة مصالح مشتركة حرصاً على مراعاتها والحفاظ عليها (٢٠). وهذا هو منطق السياسة في مختلف العصور من حيث أن مواقف الدول تملئها مصالحها.

ونظراً لهذه العلاقة يبدو أن الدوكات البندقي كان الأكثر انتشاراً في السلطنة المملوكية من الفلورين الفلورنسي. وقد كان لفلورنسا علاقات تجارية متقطعة مع الممالك كانت تعمل على ترميمها حينما تلوح

الفرص لذلك كالاتفاقية التجارية التي وقعت مع السلطنة المملوكية في عهد السلطان الأشرف برسباي سنة ٨٢٦هـ/١٤٢٢م. ومع ذلك كان وجود التجار الفلورنسيين في السلطنة في تراجع طيلة القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي (٢١)، وذلك لأنه لم يكن باستطاعة التجار الفلورنسيين شراء كميات أكبر من البهارات لأسباب مالية وتسويقية (٢٢).

وفي هذا السياق، تفيد إحدى الدراسات الحديثة التي اعتمدت على سجلات كميون (Commune) فلورنسه بأن تلك السجلات تشير إلى أنه منذ سنة ١٤٢٩ فصاعداً تزايدت حالات الإفلاس بين التجار، وفي المدينة عموماً، وأن الوضع المالي تردى إلى حد اليأس، وأدى نقص النقد في المدينة سنة ١٤٣١ إلى طرح اقتراح يقضي بالسماح لليهود في المدينة بإقراض المال لأهالي فلورنسا الراغبين في ذلك. ويمثل هذا المقترح تحولاً مفاجئاً لسياسة قديمة اتبعتها كميون المدينة، الذي كان قبل هذا التاريخ يقاوم بشدة السماح لليهود أن يعيشوا ويتاجروا في فلورنسا. هذا علاوة على التغيرات المهمة التي طرأت على فئة الملاك في المدينة، فبعض العائلات التجارية انقرضت وبعضها الآخر أفلس أو تخلى عن الأعمال التجارية (٢٣).

وبناء على ما تقدم يمكننا القول أن الأفرنتي الذي جرى تداوله في السلطنة المملوكية كان في بداية الأمر الفلورين جنباً إلى جنب مع الدوكات، ولكن الفلورين تراجع كثيراً بسبب الظروف التي مرت بها فلورنسا وربما لم يبق له في وقت ما إلا الاسم الذي اشتقت التسمية العربية منه وأن المقصود بالأفرنتي في المصادر العربية في القرن التاسع الهجري هو الدوكات البندقي بالدرجة الأولى.

ولعل ما ذكره ابن إياس في آخر خبره عن أمر السلطان الملك الأشرف برسباي، بإبطال التعامل بالدنانير الأفرنتية وسببها أشرفية سنة ٨٢٩هـ- / ١٤٢٥م يحسم هذه المسألة، ويؤكد أن الأفرنتي في الفترة موضوع البحث، ما هو إلا الدوكات البندقي وذلك عندما قال: "...ومن يومئذ قلت الأفرنتية البنادة جدا" (٢٤).

وعلى أي حال، فقد راج الأفرنتي في السلطنة المملوكية لأسباب منها ما يتعلق بالسلطنة المملوكية وعلاقتها التجارية مع المدن الإيطالية التي ألححت إليها سالفاً، ومنها ما يتعلق بالأجواء والفكر الذي ساد أوروبا في هذه الفترة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الداخلية للسلطنة المملوكية.

وفيما يتعلق بالأوضاع الأوروبية، فقد تزامن رواج النقد الإيطالي في كثير من أقطار العالم القديم مع بروز التيار الذي ظهر في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر، المعروف لدى مؤرخي الفكر الاقتصادي باسم مدرسة التجارين (Merchantilism) التي نظرت للذهب والفضة على أنهما الثروة الحقيقية، وأنهما أساس قوة الدولة وأن الحصول على هذين المعدنين هو الهدف الأكبر الذي ينبغي أن تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه (٢٥).

ومنذ بدايات ما عرف في التاريخ الأوروبي باسم "الثورة التجارية" في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، احتكر التجار الإيطاليون من جنوا وبيزا والبندقية التجارة ما بين أوروبا الغربية والشرق الأدنى. وبحكم الموقع الجغرافي لإيطاليا، ونظامها السياسي المميز، أصبح الإيطاليون أعظم الوسطاء التجاريين في ذلك الوقت. وفي الوقت الذي كانت فيه التجارة في شمال جبال الألب لا تزال محلية، زرع الإيطاليون أنفسهم في القسطنطينية ومدن العالم الإسلامي. وكانت البضائع النادرة هي التي تستحوذ على اهتمامهم فالبهارات والحرير والقطن والسكر وغيرها مما يجلب من الهند والصين، كانت سلعةً يحصلون عليها من التجار البيزنطيين والمسلمين مقابل ذهب وفضة، ومنسوجات صوفية، ومعادن وغيرها من منتجات الغرب، وقد كانت سلع الشرق هذه تجدد من يرغب في شرائها في أسواق أوروبا (٢٦).

ولقد تزايد ثراء التجار الإيطاليين نتيجة للأرباح الكبيرة التي كانت تحققها هذه التجارة، وكلمًا تزايدت أرباحهم كلما توسع نطاق عملياتهم إلى حد أنهم أصبحوا "رأسماليين" بالمعنى الحديث لهذا المصطلح، إذ يديرون أعمالهم التجارية العالمية من مراكز في الوطن الأم عبر فروع ووكالات وقنصليات وفنادق (٢٧). وقد وجدت مثل هذه المرافق التي أنشئت لرعاية المصالح التجارية الإيطالية في السلطنة المملوكية في عدة مواقع في مصر والشام (٢٨)، وبطبيعة الحال وجد معها النقد الذي راج في أسواق السلطنة ليس فقط بين الناس، بل دخل في تعامل الدولة.

وفي هذا الوقت الذي تطورت فيه السفن الإيطالية، وتطورت أساليب المعاملات التجارية والمحاسبية، فظهر التعامل بالفواتير والشيكات وحتى ظهر نوع من التأمين البحري (٢٩)، في هذا الوقت كانت السلطنة المملوكية تعيش حالة من الاضطراب السياسي في الداخل والخارج، انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمالية. فمن اجتياح تيمورلنك للشام في بداية القرن، وتهدده بغزو القاهرة إلى الصراع على السلطة ما بين الناصر فرج والأمراء، إلى حركات التمرد والعصيان والخروج عن طاعة السلطان، إلى خروج بعض القبائل العربية والتركمانية عن الطاعة، إلى هجمات الفرنج على السواحل البحرية التي لا مجال لتفصيلها في هذا السياق (٣٠).

وفي هذه الأجواء السياسية المضطربة التي عاشتها السلطنة المملوكية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية اندفع أحمد بن علي المقرئ وهو المؤرخ الذي أولى الشأن الاقتصادي عناية كبيرة في أعماله (٣١)، إلى تأليف كتابه الموسوم بـ "كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة"، الذي قال في فاتحته: "وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء الممين، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهين ظن كثير من الناس، أن هذه الحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها، وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها" (٣٢).

وقد أفرد فصلاً في هذا الكتاب سماه "فصل في بيان الأسباب التي نشأت عنها هذه المحن التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الازمان التي دفعنا إليها". وبين فيه أن الغلاء منذ القدم يحدث لأسباب طبيعية مثل: قصور جري النيل، بمصر، والقحط في الشام أو السمائم والرياح والجراد وغيرها. ولكنه يعزي ما حصل بمصر إلى أسباب أخرى غير هذه حصرتها في ثلاثة أولها ولاية الوظائف بالرشوة، وقال في هذا الشأن: "وهو أصل الفساد"، والسبب الثاني غلاء الأرض، والثالث رواج التعامل بالفلوس (٣٣).

ويحمل المقرئ علي استادار السلطان الظاهر برقوق، الأمير محمود بن علي بن أصفر عينه، ويحملة مسؤولية الأزمة النقدية. ومع أن في ذلك تبسيط واضح للقضية من حيث البحث عن متسبب أو عن ضحية، فإنه كان لابد للأزمة وأن تنفجر نتيجة للظروف السائدة آنذاك في داخل السلطنة، ولدى القوى الأخرى التي كانت تتعامل معها. ولا بأس من استعراض أقواله بهذا الصدد، فيقول في إغاثة الأمة: "فلما كانت أيام الظاهر برقوق وتولى محمود بن علي الاستادار أمر الأموال السلطانية، شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة في الفلوس، فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه، واتخذ بالإسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس، فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة، وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد" (٣٤).

أما في رسالته عن النقود الإسلامية فيقول: "فلما كانت أيام محمود بن علي استادار الملك الظاهر برقوق، استكثر من الفلوس، عدة أعوام لطلب الفائدة حتى عزت وكادت تفقد، وراجت الفلوس رواجاً عظيماً، حتى نسب إليها سائر المبيعات، وصار يقال: كل دينار بكذا من الفلوس" (٣٥).

ويؤكد ذلك في السلوك إذ يقول: "فلما استبد الأمير محمود بن علي بن أصفر عينه المعروف بجمال الدين الاستادار، وتحكم في أمور الدولة منذ أعوام بضع وتسعين، وأكثر من ضرب الفلوس شرها في الفائدة فلم يمت الظاهر برقوق حتى صارت الفلوس هي النقد الرابع الذي ينسب إليه قيم الأعمال كلها، وأثمان المبيعات بجملتها" (٣٦).

ويؤكد محمد بن محمد بن خليل الأسدي (ت بعد ٨٥٥هـ/١٤٥١م) في التيسير والاعتبار وجود أزمة في ديار السلطنة المملوكية، ويؤكد انتشار الفساد وسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية. ويرد ذلك إلى أربعة أسباب هي: إهمال الزراعة، وفساد البدو، والظلم الواقع على الفلاحين. وبيع الوظائف الحكومية (٣٧).

وبين المقرئ ومن بعده الأسدي أن هذه الأزمة الاقتصادية تفاقت في زمن الناصر فرج بن برقوق (٨٠١-٨١٥هـ/١٣٩٩-١٤١٢). ومن مظاهرها الغلاء الذي طرق ديار مصر منذ سنة (٨٠٦هـ/١٤٠٣) حيث

تسبب أمراء دولته في ارتفاع الأسعار لاحتكارهم الغلال وبيعها بأسعار كبيرة، وإفسادهم النقد بإبطال السكة الإسلامية من الذهب والمعاملة بالدينانير المشخصة الأفرنتية (٣٨).

أما الأسدي، فيوضح في تناوله لفساد حال النقد أن ذلك الفساد ابتدأ قبل عهد الظاهر برقوق، وأن ذلك السلطان اعتنى بالنقد وأصلح حاله ولم يطل العيار. فصارت النقود مع دخول الغش فيها متفاوتة في العدد ثم في الوزن مجهولة: قطع وصحاح، ومن ثم آل أمرها إلى الفساد بعد انتهاء عهد الناصر فرج ويقول: "لأن في دولته تمكن أهل الفساد والزغل والبهرج من الاستطالة وإفساد المعاملة من كثرة ما أفسدوه من العمل. ثم أبطل العيار في أيام أمير المؤمنين المستعين بالله" (٣٩).

ونتيجة لإبطال العيار واضطراب التعامل بالذهب انتشر التعامل بالفلوس التي أصبحت الأكثر رواجاً وصارت أثمان المبيعات وقيم الأعمال تسبب إليها وقل الذهب، وفقدت الفضة. (٤٠) ويستتكر المقريري نفسه هذا الأمر في كتاب النقود حيث يقول: "وتا الله إن هذا الشيء يستحيا من ذكره، لما فيه من عكس الحقائق، إلا أن الناس لطول عمرهم عليه ألقوه إذ هم أبناء العوائد، وإلا فهو في غاية القبح" (٤١).

وبناء على ما تقدم يبدو أن النقد الذهبي المملوكي وبعد أن أبطل العيار، لم يعد يراعى فيه أن يكون وزن الدينار مثقالاً، وأن قطع النقد الذهبي المصري كانت ذات أوزان وأحجام مختلفة، إذ لم تكن كسوراً ولا مضاعفات للمثقال، بل دليل أنه كان يتم التعامل بها وزناً لا عدداً (٤٢). وعلى ذلك فإنه لم يكن هناك وجود فعلي للدينار كوحدة نقدية معلومة الشكل والوزن والعيار والرسوم وغير ذلك مما يميز النقد. وأصبح الذهب سلعة كسائر السلع الأخرى تحدد قيمتها بالفلوس. ولذلك دأب المقريري في كتابه السلوك على ذكر سعر الذهب المصري والأفرنتي في مطلع كل سنة وأحياناً أكثر من مرة في السنة الواحدة، لا بل في الشهر الواحد، طيلة الثلث الأول من القرن التاسع الهجري.

وعند تدقيق النظر في أخبار المقريري الخاصة بالنقد وإمعان النظر في المفردات التي استخدمها وهو المـؤرخ الذي أولى الشأن الاقتصادي عناية كبرى، وعاصر الجانب الأكبر من الحقبة موضوع البحث، يغلب عليه تكرار ذكر المثقال بالنسبة للذهب المصري، وذكر الدينار بالنسبة للذهب الأفرنتي. وعلاوة على ذلك، وردت لديه صيغ أخرى للدلالة على الذهب المصري مثل: الدينار الهرجة، والدينار المصري، والدينار المختوم، والذهب المختوم، والمثقال الهرجة، والمثقال الذهب الهرجة المختوم، والمثقال الهرجة، والدينار السلمي، والدينار الناصري والدينار الأشرفي، وفي ذلك دلالة كافية على غياب الدينار الشرعي الإسلامي، الذي يزن مثقالاً ويحمل السكة الإسلامية، من التداول. أما بالنسبة للذهب الأفرنتي فالتزم صيغتين هما: الأفرنتي وهي التي ترد لديه أكثر، والصيغة الثانية هي المشخص، أو جمعها بضع مرات "الأفرنتي المشخص" (٤٣).

ولأن الذهب أصبح سلعة يتم تبادلها بالوزن، كانت الدولة تتدخل في تحديد سعره وإعلان ذلك بالمناداة عليه، والفلوس هي النقد الرائج الذي تحدد به قيمة الذهب كسائر السلع الأخرى. ويذكر المقريري في حوادث سنة (٨٠٧هـ/ ١٤٠٤-١٤٠٥م) أنه في منتصف جمادى الأولى/الثلث الأخير من تشرين الثاني ١٤٠٦م نودى بتسعير الذهب بمائة درهم المثقال، وثمانين درهما الأفرني فكسد كساداً عظيماً، وكثر في الأيدي، وردة الناس، وامتنعوا عن أخذه في المبيعات خوفاً من انحطاط سعره وتغيب الصيرفة، فتوقفت أحوال الناس (٤٤).

ويذهب المقريري إلى تأكيد ذلك في كتابة إغاثة الأمة، وأنه كثر بأيدي الناس حتى صار مع أهل السوق، وراجت الفلوس وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إليها (٤٥).

ولرواج الفلوس بلغ الأمر أن من يتعامل بالذهب كأنما اقترب إثماً يعاقب عليه. ففي رمضان سنة ٨١١/ كانون الثاني ١٤٠٩، نودي بالقاهرة ألا يتعامل أحد بالذهب، وهدد من باع بالذهب واشترى واستدعي التجار وأهل المصالح وكتبت عليهم تعهدات بعدم مخالفة ذلك الأمر (٤٦).

وبالرغم من هذه الإجراءات المخالفة للعرف والعوائد بقي الذهب النقد الأمثل الذي يتطلع الناس إلى الحصول عليه، ولغيايب الدينار المملوكي كوحدة نقد حقيقية من التداول، وجد الدينار الأفرني طريقه إلى الأيدي والأسواق في مختلف أنحاء السلطنة المملوكية بيسر وسهولة.

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن هناك عدة عوامل ساعدت على انتشار تداول العملات الإيطالية في السلطنة المملوكية، كدقة أوزانها وضبط عيارها وجودة سبكها وحوزتها على رضا الناس، فضلاً على نقص معدن الذهب في الدولة المملوكية والعلاقات التجارية بين البندقية والدولة المملوكية، واختلاف قيمة الدينار الإيطالي عن قيمة الدينار المملوكي، ووجود فارق بينهما لصالح الدينار الإيطالي (٤٧). ويذهب هذا الباحث نفسه في تناوله لمحاولات الدولة المملوكية وقف تقدم العملات الذهبية الإيطالية إلى القول أن هذه المحاولات لم تغير شيئاً في العلاقات النقدية التي كانت في صالح الدينار الإيطالي لكونه نقداً رديئاً تم تقدير قيمته التجارية بنسبة أعلى من قيمته الحقيقية، فيما كانت قيمة الدينار المملوكي التجارية أقل بكثير من قيمته الحقيقية (٤٨).

والواقع أن هذا الباحث أصاب في تحديده لأسباب انتشار تداول النقد الإيطالي، لكنه بالغ في وصفه بالنقد الرديء، وهو الذي وصفه كما تقدم في شرحه لأسباب رواجه بدقة وزنه وضبط عياره وجودة سبكه وحوزته على ثقة الناس. ومع ذلك يمكن أن يصح ما ذهب إليه لتطبيق قانون توماس جريشام (Thomas Gresham) القائل بأن النقد الرديء يطرد النقد الجيد من التداول، لو كان هناك في التداول دينار مملوكي محدد الوزن والشكل والرسوم. وليس من قبيل المبالغة القول بأن الدينار المملوكي كان اسماً على غير مسمى، ولم يكن له وجود فعلي في التداول في هذه الفترة والصيغ التي تتكرر لدى المقريري عند الإشارة للذهب المصري تؤكد ذلك. وعلى هذا

الأساس، فالمسألة ليست نقداً رديئاً طرد نقداً جيداً من التداول. ففي أجواء الأزمة الاقتصادية التي عاشتها السلطنة المملوكية، ولغياب النقد الذهبي المحلي، ومنع التعامل به إلا بالوزن فإن الدينار الأفرنتي ذا الوزن الدقيق والعبارة المضبوط والسبك الجيد ملاً الفراغ الذي تركه غياب الدينار المملوكي، وحاز ثقة الناس وأهل الدولة. ومع ذلك فهو الآخر وفي أجواء تلك الفوضى النقدية، لم يسلم من الأذى والغش، وهذا ما سيوضح لاحقاً.

وتشير الأخبار المتوافرة عن رواج الدينار الأفرنتي بين الناس أن ذوي اليسار كانوا يدخرون كميات كبيرة منه. فعندما توفي الأمير أقباي الكبير الطرنتاي سنة ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م ترك من جملة ما ترك اثني عشر ألف دينار أفرنتي مشخص (٤٩). كما كان يعطيه السلطان نفقة للعسكر، ففي رجب سنة ٨١٨هـ/ أيلول ١٤١٥، أنفق السلطان المؤيد شيخ الحمودي نفقات السفر، وأعطى كل مملوك من جملة ما أعطاه ثلاثين ديناراً أفرنتية (٥٠). وفي ربيع الآخر سنة ٨٢٤هـ/ آذار ١٤٢١م. أنفق الأمير الكبير ططر نفقة السفر في الممالك السلطانية الذين توجهوا لإخماد تمرد نائب دمشق الأمير جقمق الأرغون شايي لكل واحد مائة دينار أفرنتية (٥١).

وزيادة على تلك الشواهد كان الدينار الأفرنتي يدخل ضمن الهدايا والتقدمات التي يؤديها بعض الأمراء المماليك ذوي الشأن للسلطان، ففي الحرم من سنة ٨٣٠هـ/ تشرين الثاني ١٤٢٦م قدم الأمير سودون من عبدالرحمن نائب الشام إلى مصر فخلع عليه، وقدم للسلطان مبلغ خمسة عشر ألف دينار أفرنتية فضلاً على هدايا أخرى (٥٢).

ويذكر المقرئ في حوادث سنة ٨٣٤هـ/ ١٤٣٠-١٤٣١، أنه ذهب لأداء العمرة وأغار على ركبهم الشريف زهير بن سليمان الحسيني، ووقع قتال بين ركب المعتمرين والمغربين، ثم وقع الصلح مع الشريف على ألف ومائة دينار أفرنتية وثياب وجوخ وصوف وغيرها (٥٣).

وفي الحرم من سنة ٨٢٥هـ/ كانون ثاني ١٤٢٢م دخل القاهرة شخص يعرف بالشيخ سعد، كان يعرف بالفقر ويأخذ الصدقة من الناس، ويعلم الأطفال بالأجرة فحضر إلى الجامع الأزهر وتصدق بمائتين وعشرين ديناراً أفرنتية (٥٤).

وقد طال الغش الدنانير الأفرنتية وبيّن ذلك المقرئ في أكثر من موقع حيث يقول: "لكن دخل الغش في الناصري والأفرنتي" (٥٥). وبيّن في مكان آخر أنه نودي في شعبان سنة ٨٢١هـ/ أيلول ١٤١٨م، أن لا يتعامل بالدنانير الأفرنتية الناقصة عن درهم وثمان في الوزن وأن من وجد معه دينار ناقص، يقص ويحضر به إلى دار الضرب ويقول: "والأصل في هذه الدنانير المشخصة التي يؤتى بها من بلاد الفرنج، وتعرف بالأفرنتية أن تكون زنة كل مائة دينار منها واحداً وثمانين مثقالاً وربع مثقال، والمعاملة بها عدداً لا وزناً، فلم يتركها أهل الفساد على حالها، بل يردّونها منها، حتى فحش نقصها، فلما نودي عليها، وقع كثير من الناس في الخسارة من أجل ما في الأيدي

منها، فوجد الصيارفة والباعة السبيل إلى أخذ أموال الناس بحجة أن الدينار نقص بكذا وكذا، ويتحكم الصيرفي بما يريد، فذهب كثير من أموال الناس في تغيير أحوال النقود..." (٥٦).

وتشير الأرقام الواردة لدى المقريري بخصوص الفرق في السعر ما بين مثقال الذهب المصري والدينار الأفرنتي بشكل واضح إلى الفوضى النقدية التي عاشتها البلاد خلال السنوات الست الأولى من القرن التاسع الهجري، لاسيما في سنتي ٨٠٥هـ/١٤٠٢-١٤٠٣م و ٨٠٦هـ/١٤٠٣-١٤٠٤م. وتفصيل ذلك أن الفرق بين السعيرين كان درهين في ذي القعدة سنة ٨٠١هـ/تموز ١٣٩٩م. وأصبح خمسة دراهم في المحرم سنة ٨٠٢هـ/أيلول ١٣٩٩م، وانخفض إلى درهم واحد في المحرم سنة ٨٠٣هـ/أيلول ١٤٠٠م ليوتفع إلى ثلاثة دراهم في ذي الحجة من السنة نفسها تموز-آب ١٤٠١م، ويعود إلى درهين في المحرم سنة ٨٠٤هـ/آب-أيلول ١٤٠١م، وثلاثة دراهم في المحرم سنة ٨٠٥هـ/آب ١٤٠٢م وخمسة دراهم في جمادى الآخرة سنة ٨٠٥هـ/كانون ثاني ١٤٠٣م، وعشرة إلى خمسة وعشرين درهما في شوال سنة ٨٠٥هـ/أيار ١٤٠٣م، وتسعره الدولة في شوال ٨٠٥هـ/أيار ١٤٠٣م بخمسة وعشرين درهما، ويبقى كذلك أي خمسة وعشرين درهما حتى المحرم ٨٠٦هـ/تموز-آب ١٤٠٣م، ليصبح في صفر سنة ٨٠٦هـ/آب-أيلول ١٤٠٣م أربعة عشر درهما، ومن ثم عشرة دراهم في ربيع الأول سنة ٨٠٦هـ/أيلول-تشرين أول ١٤٠٣م ويقفز إلى عشرين درهما في رمضان سنة ٨٠٦هـ/آذار-نيسان ١٤٠٤م وإلى خمسة وعشرين درهما في شوال سنة ٨٠٦هـ/نيسان-أيار ١٤٠٤م (٥٧).

ولم ينتظم الفرق ما بين سعر كل من النقدين الدينار الأفرنتي والدينار الذهب المصري ليستقر على عشرين درهما إلا منذ جمادى الأولى سنة ٨٠٧هـ، حينما نودي على الذهب المصري بمائة درهم وعلى الأفرنتي بثمانين درهما (٥٨).

ورغم رواج الأفرنتي في السلطة المملوكية بهذا الشكل، فإننا لا نعدم وجود محاولات للعودة إلى قاعدة المثقل كوزن للدينار يضبط تدويره وهندامه ووزنه، للحيلولة دون استثناء الغش والفساد وما يسببه ذلك من أذى وخسارة للناس هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن استعادة ضرب الدينار على قاعدة المثقال تتعلق بما يمكن تسميته بالحقوق السيادية للدولة. ويشرح ذلك محمد بن خليل الأسدي بقوله: "وربما يقال: أن النقود من الأسباب الضرورية للمعايش وجر المنافع، وما ظهر من سر التدبير الإلهي في الخلق من العسر واليسر والغنى والفقر، والتحرير والاعتبار، والاجتماع على المصالح الضرورية، والسياسات الحقيقية الظاهرة والخفية في عمدين المدن وتقرير القرى، وتخصيص الحصون وتمليك الملوك ولهذا بنيت قواعد الملوك على اختصاصهم بما ينوبه به من ذكر أسمائهم وألقابهم في الخطبة والدعاء لهم وكذلك فيما يكتب لهم وينقش على سكك الدراهم والدينار، من أسماء

الملوك وألقاهم وممالكهم وتواريخ زمانهم على التحرير، فإذا كانت النقود من الشرف بهذه المرتبة والمزية فمن الواجب الاعتناء بها وعدم إهمال أمرها" (٥٩).

وقد جاءت أولى تلك المحاولات لإلغاء التعامل بالأفرنجي في جمادى الأولى سنة ٨٠٣هـ / كانون الثاني ١٤٠١م، عندما أمر الأمير يلغا السالمي، أن يضرب دنانير محجرة الوزن، على أن يكون كل دينار مثقالاً على السواء، وعزم على إبطال المعاملة بالدنانير الأفرنجية المشخصة، ف ضرب الدينار السالمي وتعامل الناس به عدداً، ونقش عليه السكة الإسلامية (٦٠). وضرب من ذلك الدينار على كسور المثقال، نصف وربع فراج بين الناس، غير أن السلطان الناصر فرج أراد أن يكون له اسم بذلك ف ضرب سنة ٨١١/ ١٤٠٨ - ١٤٠٩، الدينار الناصري على وزن الأفرنجي فراج كرواج الأفرنجي، وقل السالمي بأيدي الناس، وأخيراً أبطل التعامل به سنة ٨١٣هـ / ١٤١٠ - ١٤١١م (٦١).

وكانت المحاولة الأكثر جدية لإلغاء التعامل بالدينار الأفرنجي هي تلك التي أقدم عليها السلطان الأشرف برسباي، حينما جمع الأمراء والقضاة وعدداً من كبار التجار، وتحدث معهم في أمر إبطال المعاملة بالذهب الأفرنجي وذلك في منتصف صفر سنة ٨٢٩هـ / منتصف كانون الأول ١٤٢٥م. وبعد قليل نودي بإبطال التعامل بالدنانير الأفرنجية، وألزم الناس بحمل ما عندهم من الدنانير الأفرنجية إلى دار الضرب لتسبك دنانير أشرفية (٦٢). وبعد أن ضربت الدنانير الأشرفية، وأعطيت كنفقات للممالك كثر في أيدي الناس فصار من عنده شيء من الأفرنجية يسعى إلى التخلص منه ويتعوض بدله من الصيارفة دنانير أشرفية، فيخسر في كل دينار أفرنجي سبعة دراهم ونصف، فحسر الناس كثيراً وبيع الصيارفة كثيراً كذلك. ويقول المقرئ: "....أخبرني من لا أهم أنه حسر في دنانير أفرنجية خمسة آلاف درهم" (٦٣).

وفي جمادى الآخرة ٨٢٩هـ / نيسان ١٤٢٦م تم التأكيد على إبطال التعامل بالدنانير الأفرنجية عندما نودي في منتصف ذلك الشهر بمنع الناس من التعامل بها، وأن تقص ويحضر بها مقصودة إلى دار الضرب حتى تسبك، وهدد من خالف ذلك لأن الناس تعاملوا بها بعد النداء الأول كما هي عادتهم في المخالفة لقلّة ثبات الولاة على ما يرسم به (٦٤).

ومن الواضح أن السلطان حقق جراً هذا التحول الذي انطوى على تلاعب بقيمة النقد أرباحاً كبيرة، ذلك لأن وزن الدينار الأشرفي لم يكن مساوياً تماماً لوزن الأفرنجي بل يقل عنه بقليل؛ فالأشرفي يعادل ٣,٤٥ غم بينما كان الأفرنجي ٣,٥ غم. ولأن كلا النقيدين كانا ذوي قيمة واحدة اسمياً، كان الشخص الذي يحول ما لديه من دوكلات إلى أشرفي يخسر سبعة دراهم ونصف لصالح خزانة السلطان. وكان ذلك وسيلة لتغطية نفقات الحملة ضد قبرص سنة ٨٢٩هـ / ١٤٢٦م (٦٥).

ورغم ذلك الأمر بمنع التعامل بالأفرنطي ومن ثم التأكيد عليه إلا أنه استمر في التداول بين الناس. ومن الشواهد على ذلك أن سعر الذهب ارتفع في النصف الثاني من صفر سنة ٨٣٣هـ / تشرين الثاني ١٤٢٩م حتى بلغ الأفرنطي مائتين وستين درهما وبقي كذلك حتى شعبان من السنة نفسها/أيار ١٤٣٠م (٦٦).

ونودي على سعر الدينار الأفرنطي في القاهرة في صفر ٨٣٤هـ / تشرين الثاني ١٤٣٠م بأن يكون بمائتين وثلاثين درهماً، في حين نودي على الأشرفي أن يكون بمائتين وخمسة وثلاثين درهماً (٦٧). وبعد شهر استقر الدينار الأفرنطي بمائتين وسبعين درهماً والأشرفي بمائتين وثمانين. ثم أخذت الدنانير الأفرنطية تقل وتنقص بأيدي الناس بسبب سحبها من التداول، وسبكها دنانير أشرفية لأنها بوزن الأفرنطي وسعرها يزيد عشرة دراهم على الأفرنطي (٦٨). وهذه محاولة واضحة لإغراء الناس بالإقلاع عن التعامل بالأفرنطي. ومع ذلك يورد المقرئزي سعر الأفرنطي بأنه كان مائتين وخمسين درهماً سنة ٨٣٦هـ / ١٤٣٢-١٤٣٣م (٦٩). وأنه بلغ في سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٥-١٤٣٥م مائتين وخمسة وثمانين درهماً (٧٠).

وبعد ذلك أخذ الأفرنطي يقل ولكنه لم ينته ففي ذي الحجة سنة ٨٤٣هـ / أيار ١٤٤٠م بين المقرئزي بأنه قل عما كان عليه لأن الأشراف برسباي أخذ في ضرب الأشرفية، وسبك الأفرنطية وإعادتها أشرفية التي أصبحت النقد الرابع وكثرت بأيدي الناس (٧١).

وفي سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٣م كان الأفرنطي لا يزال موجوداً في مصر، وكان سعره يتراوح ما بين مائتين وخمسة وسبعين إلى مائتين وثمانين درهماً، في حين كان الدينار الأشرفي يتراوح ما بين مائتين وثمانين ومائتين وخمسة وثمانين درهماً (٧٢). واستهلكت سنة ٨٤٨هـ / ١٤٤٤م وسعر الدينار الذهب مائتان وخمسة وثمانون درهماً في الصرف، ومائتان وتسعون في المعاملة والأفرنطي يقل عن الأشرفي بخمسة دراهم في الحاليتين (٧٣) ويبدو أنه بقي كذلك في السنة التالية ٨٤٩هـ / ١٤٤٥م، حيث يقول العيني في أخبار هذه السنة: "ولم تنزل أسعار الذهب والفضة والفولوس على ما كانت عليه في السنة السابقة" (٧٤). ويعتقد وليم بوبر (W.Popper) أن الذهب الإيطالي كان لا يزال مستخدماً في القاهرة إلى جانب الأشرفي حتى سنة ٨٦١هـ / ١٤٥٧م على الأقل، وأن الأشرفي كان بمائتين وخمسة وثلاثين والأفرنطي بمائتين وثلاثين (٧٥).

كما تشير مقترحات محمد بن خليل الأسدي التي قدمها في الباب الثالث من كتابه التيسير والاعتبار إلى أن الأفرنطي كان لا يزال في التداول في الوقت الذي كتب فيه، وذلك في حوالي منتصف القرن التاسع، لأن وفاته كانت بعد سنة ٨٥٥هـ - ١٤٥١م. ويقترح العودة إلى العرف القديم بالنسبة للذهب حيث يقول: "وأما ما يجب أن يعمل في الذهب حسبما يعرض على الآراء العالية، ثم على الآراء الشريفة- إن شاء الله تعالى -وهو أن يبرز الأمر الشريف بأن يضرب الذهب الجائز من مثقال ونصف مثقال وربيع مثقال، وعادة المثقال درهم ونصف درهم على

التمام... ولم يضرب الدينار درهم وسدس إلا الفرنج اللثام، والحق أحق أن يتبع على الدوام ويرسم بأن بقية الذهب المضروب على حكم سعره بنسبة المثلث... وأما ذهب الفرنج بالمثلث أيضاً على مقدار سعره وحكمه" (٧٦). وعلى هذا يفهم من الإشارة إلى ذهب الفرنج في هذا السياق أنه كان لا يزال له وجود وإن كان قد تراجع كثيراً عما كان عليه.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي أخذ العالم يشهد تطورات مهمة، تركت آثاراً واضحة على مجمل الأوضاع في السلطنة المملوكية. ففي سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م فتح الأتراك العثمانيون القسطنطينية، ورغم أنهم أرسلوا سفارة لتهنئة السلطان المملوكي الجديد الأشرف إينال العلاني بتوليته عرش السلطنة، ولتبشره بذلك الفتح العظيم، وحملت معها هدية فاخرة من السلطان العثماني للسلطان المملوكي، ورغم أن القاهرة احتفلت لذلك النبأ، وزينت أياماً كثيرة (٧٧)، إلا أن فتح القسطنطينية كان الحدث الأكبر في التاريخ العثماني الذي يحدد انطلاق السلطنة العثمانية كقوة عظمى، وينذر بزوال السيادة المملوكية.

وما يعنينا في هذا السياق، هو أن العثمانيين بعد فتح القسطنطينية بقليل، اعتمدوا سياسة تقضي بوضع حد لتوريد الرقيق من موانئ البحر الأسود إلى مصر، الذي كان يتم على أيدي التجار الإيطاليين، لأنهم كانوا يتطلعون إلى إضعاف السلطنة المملوكية عن طريق قطع الشريان الذي كان يغذيها بالعنصر البشري (٧٨). ولاعتبارات عدة، كان التجار الإيطاليون يذعنون للمطالب العثمانية بتحديد عدد الرقيق الوارد إلى السلطنة المملوكية (٧٩)، الأمر الذي ترك أثره على العلاقات التجارية مع الممالك. ومع ذلك بقيت بعض تلك العلاقات التجارية، وأهمها توريد القمح للسلطنة خاصة في مواسم الجفاف (٨٠)، ووقعت بعض الاتفاقيات التجارية كان أبرزها الاتفاقية التي أبرمت بين السلطنة المملوكية وفلورنسا سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٧م، وأشارت إلى الحالات التي ينبغي على التجار الفلورنسيين أن يدفعوا بموجبها رسوماً على بضائعهم بالفلوري (٨١)، مما يدل على عودته إلى أسواق السلطنة المملوكية، وبقائه حتى مجيء العثمانيين، وصار الفلوري (Filori) اسماً عثمانياً للذهب الأوروبي (٨٢).

أما الدوكات البندقي (الدينار الأفرنتي) ورغم محاصرته وتراجعته عما كان عليه، فإنه لم ينته ويختف من السوق المملوكية. ويذكر دراج أن البندقية كانت تصدر كل سنة مليون قطعة لاستخدام العالم. وبالمجموع كلن هناك عشرة ملايين قطعة في التداول منها مليون ونصف المليون لمصر والشام وحدهما. وأن الشام شهدت سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م نصف مليون قطعة كان يتم تداولها فيها، مما ترك لمصر مليون قطعة (٨٣).

ونخلص إلى أن النقد الذهبي الإيطالي (الأفرنتي) دخل السلطنة المملوكية مع التجار الإيطاليين بكميات وفيرة نتيجة للعلاقات التجارية التي كانت قائمة ما بين الطرفين. ولما أهل القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وما حمله معه من متاعب عانت منها الدولة المملوكية بطل عيار الدينار الإسلامي، الذي جرى العرف على أنه

يزن مثقالاً، وأخذ الإيطاليون يسحبون الفضة من أسواق السلطنة ويوردون بدلاً منها النحاس، مما زاد الأمر سوءاً. ونتيجة لذلك ملأ الدينار الأفرنجي الفراغ الذي تركه غياب الدينار الإسلامي. وقد جرت محاولة لاستعادة مكانة الدينار الإسلامي في بداية القرن، ولكن لم يكتب لها النجاح. وجرت محاولة أخرى توفيقية إن جاز التعبير، عن طريق إصدار دينار إسلامي على وزن الأفرنجي هو الدينار الناصري، الذي ضربه الناصر فرج بن برقوق، ولكن ذلك الإجراء لم يستحوذ على قناعة المتعاملين به، لأن قيمته كانت تنقص عشرة دراهم عن الدينار الأفرنجي، ولم يكن حلاً جذرياً للمشكلة.

وكانت المحاولة الأكثر جدية لاستعادة مكانة الدينار الإسلامي هي تلك التي قام بها السلطان الأشرف برسباني سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥-١٤٢٦م، وذلك بتأكيده على سحب الأفرنجي من التداول وإعادة سبكه دنانير أشرفية، وإن صادفت شيئاً من النجاح فكان نسبياً إلى حين. وما بقاء الذهب الإيطالي في أسواق السلطنة إلا دليل على إخفاق تلك المحاولات لأنها لم تستهدف حل المشكلة من جذورها بقدر ما كانت تستهدف تحقيق مكاسب آنية للسلطين الذين قاموا بها. وباختصار فقد كان رواج الأفرنجي في السلطنة المملوكية شاهداً على الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها، وما اختلال حال نقدها إلا أحد مظاهر تلك الأزمة، فإن سلامة النقد عنوان عافية الدولة.

جدول رقم (١) يوضح الصيغ التي استخدمت لوصف الذهب المصري والإيطالي

الشهر	السنة	صيغة المصري	صيغة الإيطالي	المصدر
ذوالقعدة	٨٠١	دينار هرجة	دينار أفرنتي	المقريري، السلوك، ج٣، ص٦٧
محرم	٨٠٢	دينار مصري	دينار أفرنتي	المقريري، السلوك، ج٣، ص٩٧٧.
محرم	٨٠٣	المنقال الذهب	دينار أفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٢٧.
ذوالحجة	٨٠٣	دينار المصري	دينار أفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٧.
محرم	٨٠٤	الدينار المختوم	أفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٧٦
محرم	٨٠٥	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٩١
جمادى ٢	٨٠٥	الدينار الهرجة	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٩٨
شوال	٨٠٥	الدينار الهرجة	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٠٤
شوال	٨٠٥	الذهب المختوم	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٠٥
محرم	٨٠٦	منقال ذهب هرجه	الأفرنتي المشخص	المصدر نفسه، ج٣، ص١١١١
صفر	٨٠٦	المنقال الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١١٥
ربيع ١	٨٠٦	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١١٦
رمضان	٨٠٦	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٢٢
شوال	٨٠٦	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٢٣
جمادى ١	٨٠٧	المنقال	الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٣٤
رمضان	٨٠٧		المشخص	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٥٢-١١٥٣
محرم	٨٠٨	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٣، ص١١٧٠
محرم	٨٠٩	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧
شعبان	٨٠٩	المنقال الذهب	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص٤٠
محرم	٨١٠		الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص٥١
رمضان	٨١١	المنقال الذهب	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص٨٢

الشهر	السنة	صيغة المصري	صيغة الإيطالي	المصدر
ذو القعدة	٨١١	المنقال الذهب	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص٨٥
جمادى ٢	٨١٢	دينار مصري	دينار مشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص١٢٩
محرم	٨١٣	المنقال	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص١٣١
صفر	٨١٣	المنقال الذهب	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٣
ذو الحجة	٨١٣	المنقال الهرجة	الدينار الأفرنتي	المقرزي، السلوك، ج٤، ص: ١٦٥
محرم	٨١٤	المنقال الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٧٣
محرم	٨١٥	المنقال الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٠٤
محرم	٨١٦	المنقال الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٦٥
محرم	٨١٧	الدينار الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٢٨٠
صفر	٨١٨	المنقال الهرجة	ذهب الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٠٤
صفر	٨١٨	الهرجة المختوم	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٠٧
ذو القعدة	٨١٨	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٣٥
ذو الحجة	٨١٨	المنقال الذهب	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٣٨
محرم	٨١٩		الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٤٤
ربيع ٢	٨١٩	المنقال	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٥٤. ٣٥٦
رجب	٨١٩	دينار هرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٦٣
رمضان	٨١٩		الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٦٦
محرم	٨٢٠	منقال ذهب الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٨١
جمادى ١	٨٢٠	الدينار الهرجة	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٩٦
ذو القعدة	٨٢٠	الهرجة المختوم	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٤٢٧
صفر	٨٢١	الدينار المختوم	الدينار المختوم	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٤٣٧
ربيع ١	٨٢١		الدينار	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٤٣٩-٤٤٠
شعبان	٨٢١		الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٥٤٨
محرم	٨٢٤	المنقال الهرجة	الدينار المشخص	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٥٤٨

الدينار الأفرنتي في السلطنة المملوكية في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي طه الطراونة

الشهر	السنة	صيغة المصري	صيغة الإيطالي	المصدر
صفر	٨٢٥		الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٦٠٣
ذو الحجة	٨٢٦		دينار الذهب الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٦٤٨
محرم	٨٢٨		الأفرنتي المشخص	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٦٧٨
محرم	٨٢٩		الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٧٠٥
ربيع ١	٨٢٩	الدينار الاشرفي	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٧١٢
صفر	٨٣٣		الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨١٩
	٨٣٣	الدينار الاشرفي	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٣٢
صفر .	٨٣٤	الدينار الاشرفي	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٥٢
ربيع ١	٨٣٤	الدينار الاشرفي	الذهب الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٥٣
محرم	٨٣٦	الدينار الاشرفي	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٨٠
	٨٣٨	الدينار الاشرفي	الدينار الأفرنتي	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٩٤٤
ذو الحجة	٨٤٣	أشرفية	أفرنتية	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١١٩
	٨٤٧	أشرفي	أفرنتي	السخاوي، التبر المسبوك، ص: ٧٦

جدول رقم (٢) يوضح الفرق بين سعر الذهب المصري والذهب الإيطالي

الشهر	السنة	سعر المصري	سعر الأفرنتي	الفرق	المصدر
ذو القعدة	٨٠١	٣٠	٢٨	٢	المقريزي، السلوك، ج٣، ص: ٩٦٧؛ ابن إياس، بدائع، ج١، ق٢، ص: ٥٤٧
محرم	٨٠٢	٣٠	٢٥	٥	المقريزي، السلوك، ج٣، ص: ٩٧٧؛ ابن إياس، بدائع، ج١، ق٢، ص: ٥٥١
محرم	٨٠٣	٣٠	٢٩	١	المقريزي، السلوك، ج٣، ص: ١٠٢٧
ذو الحجة	٨٠٣	٤٠	٣٧	٣	المصدر نفسه، ج٣، ص: ١٠٧
محرم	٨٠٤	٣٦	٣٤	٢	المصدر نفسه، ج٣، ص: ١٠٧٦؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٣٨
محرم	٨٠٥	٥٠	٤٧	٣	السلوك، ج٣، ص: ١٠٩١؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٥٦
جمادى ٢	٨٠٥	٦٥	٦٠	٥	المصدر نفسه، ج٣، ص: ١٠٩٨؛ الصوفي، نزهة، ج٢، ص: ١٥٨
رجب	٨٠٥	=	=	=	ابن تغري بردي، النجوم، ج١٢، ص: ٢٣١
شوال	٨٠٥	٦٠-٧٠	٤٥-٦٠	٢٥-١٠	السلوك، ج٣، ص: ١١٠٤
شوال	٨٠٥	٦٠	٤٥	٢٥	السلوك، ج٣، ص: ١١٠٥؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٧١
محرم	٨٠٦	٦٠	٤٥	٢٥	السلوك، ج٣، ص: ١١١١؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٧٧
صفر	٨٠٦	٦٤	+٥٠	١٤	السلوك، ج٣، ص: ١١١٥
ربيع ١	٨٠٦	٧٠	٦٠	١٠	المصدر نفسه، ج٣، ص: ١١١٦؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٨٢
رمضان	٨٠٦	٩٠	٧٠	٢٠	السلوك، ج٣، ص: ١١٢٢؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٨٧
شوال	٨٠٦	١٠٠	٧٥	٢٥	السلوك، ج٣، ص: ١١٢٣؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٨٨
محرم	٨٠٧	٩٠	٧٠	٢٠	بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص: ٦٩٣

الشهر	السنة	سعر المصري	سعر الأفرنتی	الفرق	المصدر
جمادى ١	٨٠٧	١٠٠	٨٠	٢٥	السلوك، ج٣، ص: ١١٣٤؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٦٩٧
رمضان	٨٠٧		٨٠-٧٠		السلوك، ج٣، ص: ١١٥٢-١١٥٣
محرم	٨٠٨	١٤٠	١٢٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٣، ص: ١١٧٠؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٧٣٧
محرم	٨٠٩	١٣٥	١١٥	٢٠	السلوك، ج٤، ص: ٢٧
شعبان	٨٠٩	١٢٠	١٠٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٤٠؛ بدائع، ج١، ق٢، ص: ٧٦٧
محرم	٨١٠		١٤٠		السلوك، ج٤، ص: ٥١
رمضان	٨١١	١٢٠	١٠٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٢
ذو القعدة	٨١١	١٢٠	١٠٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٥
محرم	٨١٣	١٨٠	١٦٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٣١
صفر	٨١٣	٢٠٠	١٨٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٣٣
ربيع ١	٨١٣	٢٠٠	١٨٠	٢٠	نزهة، ج٢، ص: ٢٦٤
ذو الحجة	٨١٣	٢٢٠	٢٠٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ١٦٥
محرم	٨١٤	٢١٥	١٩٥	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ١٧٣
ربيع ١	٨١٤	٢٢٠	٢٠٠	٢٠	ابن الصيرفي، نزهة، ج٢، ص: ١٧٣
رجب	٨١٤	٢٢٥	٢٠٥	٢٠	المصدر نفسه، ج٢، ص: ٢٨٤
شوال	٨١٤	٢٣٠	٢١٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٢، ص: ٢٨٩
محرم	٨١٥	٢٣٠	٢٢٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٢٤
محرم	٨١٥	٢٥٠	٢٤٠	١٠	ابن الصيرفي، نزهة، ج٢، ص: ٣١٩
محرم	٨١٦	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٢٥٦
محرم	٨١٧	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٢٨٠

مؤنة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الخامس، ٢٠٠٠.

الشهر	السنة	سعر المصري	سعر الأفرنتي	الفرق	المصدر
صفر	٨١٨	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص ٣٣٥
ذو القعدة	٨١٨	٢٨٠	٢٦٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص ٣٣٨؛ النجوم ج١٣، ص: ١٩١
ذو الحجة	٨١٨	٢٨٠	٢٦٠	٢٠	السلوك، ج٤، ص: ٣٤٤
محرم	٨١٩		٢٥٠		المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٤٤
ربيع ٢	٨١٩	٢٥٠-٢٨٠	٢٣٠-٢٦٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٥٤-٣٥٦
جمادى ٢	٨١٩	٢٧٠	٢٥٢	١٨	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٦٠
رجب	٨١٩	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٦٠؛ بدائع، ج٢، ص ٢٨
رمضان	٨١٩		٢٣٠		السلوك، ج٤، ص: ٣٦٦
محرم	٨٢٠	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٨١
جمادى ١	٨٢٠	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٣٩٦
ذو القعدة	٨٢٠	٢٨٠	٢٦٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٤٢٧
١٠ صفر	٨٢١	٢٥٠	٢٣٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٤٣٩؛ نزهة، ص ٤١
١٦ صفر	٨٢١	٢٣٠	٢١٠	٢٠	السلوك، ج٤، ص: ٤٣٩؛ نزهة، ص ٤١
ربيع ١	٨٢١		١٧٠		المقريزي السلوك، ج٤، ص ٤٣٩، ٤٤٠
ربيع ١	٨٢١		٢١٠		المصدر نفسه، ج٤، ص: ٤٤٠
شعبان	٨٢١		٢١٠		المقريزي السلوك، ج٤، ص: ٤٥٥
محرم	٨٢٤	٢٣٠	٢١٠	٢٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٥٤٨؛ العيني، عقد، ص: ٣٧٩
صفر	٨٢٥		٢٢٠		المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٦٠٣
ذو الحجة	٨٢٦		٢٣٠-٢٢٥		المصدر نفسه، ج٤، ص: ٦٤٨

الدينار الأفرنتي في السلطنة المملوكية في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي طه الطراونة

الشهر	السنة	سعر المصري	سعر الأفرنتي	الفرق	المصدر
-	٨٢٧	٢٥٠	٢٢٥-٢٢٠	٢٥-٢٠	العيني، عقد، ص: ٢٣٧
محرم	٨٢٧		٢٢٥		المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٦٧٨
محرم	٨٢٩		٢٢٥		المصدر نفسه، ج٤، ص: ٧٠٥
ربيع ١	٨٢٩		٢٢٥		المصدر نفسه، ج٤، ص: ٧١٢
صفر	٨٣٣		٢٦٠		المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨١٩؛ العيني، عقد، ص: ٣٧٩
شعبان	٨٣٣	٢٨٠	٢٦٠	٢٠	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٨٣٢
صفر	٨٣٤	٢٣٥	٢٣٠	٥	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٥٢؛ العيني، عقد، ص: ٤٠١
ربيع ١	٨٣٤	٢٨٠	٢٧٠	١٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٥٣
محرم	٨٣٦	٢٦٠	٢٥٠	١٠	المصدر نفسه، ج٤، ص: ٨٨٠
-	٨٣٨	٢٨٥	٢٨٠	٥	المقريزي، السلوك، ج٤، ص: ٩٤٤؛ العيني، عقد، ص: ٤٥٩-٤٦٠
-	٨٤٧	٢٨٥-٢٨٠	٢٨٠-٢٧٥	٥	السخاوي التبر المسبوك، ص: ٧٦
-	٨٤٨	٢٩٠-٢٨٥	٢٨٥-٢٨٠	٥	ابن تغري بردي، حوادث، ج١، ص: ١٠٣
-	٨٤٩	٢٩٠-٢٨٥	٢٨٥-٢٨٠	٥	العيني، عقد، ص: ٦٤٨

- (١) أحمد بن علي القلقشندي، كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ١٥ ج، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩١٣-١٩١٩، ج٣، ص ٤٤٠؛ أحمد بن علي المقرئ، كتاب النقود القديمة الإسلامية، في أنستاس الكرملي، رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، ط٢، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٠، ٣٤.
- (٢) William Popper, *Egypt and Syria under the Circassian Sultans*, University of California Press, Berkely & Los Angeles, 1957, P.45.
- (٣) محمد بن خليل الأسدي، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٢٦-١٢٧.
- (٤) Paul Balog, *The Coinage of the Ayyubids*, Royal Numismatic Society, London, 1980, p.35;
- عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٠، ص ٥١.
- (٥) Balog, *The Coinage of the Ayyubids*, p.36
- (٦) Ahmad Darrag, *L'Egypt Sous le Regne de Barasbay 825-841/1422-1438*, Institute Francais, De Damas, Damas, 1961, pp.91-92.
- (٧) Ibid, p.92; Muhammad Hassanain Rabie, *The Financial System of Egypt A.H.564-741 A.D.1169-1341*, Oxford University Press, London, 1972, pp.190-191.
- (٨) أحمد بن علي المقرئ، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ٤ ج، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٦-١٩٧٣، ج٤، ص ٢٢٥-٢٢٦.
- (٩) أحمد بن علي القلقشندي، رسالة في الدنانير المسكوكة مما يضرب في الديار المصرية، في أنستاس الكرملي، رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، ص ١٢٣-١٢٤.
- (١٠) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ١٢٤.
- (١١) المقرئ، السلوك، ج٤، ص ٣٠٤-٣٠٥.
- (١٢) منذ حوالي سنة ٦٩٧م نشأت في البندقية قيادة عسكرية تعرف بالدوق (Dux or Dodge). ولعله يتم اختياره من قبل سكان الأهوار التي نشأت منها هذه المدينة، لكي يتولوا الدفاع عن استقلالهم. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Fredric G.Lane, Venice *A Maritime Republic*, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1973, pp.4-5.

John Wansbrough, "Venice and Florence in the Mamluk Commercial Privileges", (١٣) *B.S.O.A.S*, 28, 1965, PP483-523.

انظر أيضاً: نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٢.

Venice, *A Maritime Republic*, P.148. (١٤)

عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص ٤٩. والجروسة (Grosso) هي أول عملة فضية تصدرها البندقية سنة ١٢٠٢ في عهد الدوق إنريكو داندولو (Enrico Dandolo) وترن ٢,٨ غم. انظر، Lane : pp.148-149 زيتون، ص ٤٧.

(١٥) المقريري، السلوك، ج ٤، ص ٧٠٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١٩٢، أما المهرجة فهي دنانير تستعمل في الحلبي وغيرها ويصاغ في أطرافها حلقات صغيرة أو يجعل في جوانبها ثقب، المقريري، السلوك، ج ٢، ص ٣٩٣، حاشية رقم (٤). والدينار السالمي هو الذي أمر بضربه الأمير يلبغا السالمي في جمادى الأولى سنة ٨٠٣ هـ/كانون الأول-شباط ١٠٤١ م من الذهب ويكون محرر الوزن على أن يساوي مثقالاً على السواء حينما قرر إبطال التعامل بالافرنجي، المقريري، السلوك، ج ٣، ص ١٤٠١.

Henri Prenne, *Medival Cities, Their Origins and the Revival of Trade*, Princeton University Press, 1948, P.85. (١٧)

F.G.Lane, Venice, *A Maritime Republic*, P.72. (١٨)

(١٩) Ibed, P.282. كانت البندقية من أوائل المدن الإيطالية التي أقامت علاقات تجارية مع مصر والشام منذ القرن التاسع الميلادي وتوقفت تدريجياً في القرون اللاحقة رغم قيامها بعلاقات مزدوجة مع المسلمين والصليبيين. لمزيد من الإيضاح انظر: عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص ١٨٧-٢٠٨.

Elyahu Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages*, Princeton, New York, 1983, PP.120-122. (٢٠)

Wansbrough, "Venice and Florence", pp.492-523. (٢١)

Ashtor, *Levant Trade*, pp.147-8. (٢٢)

(٢٣) تأثرت جميع فئات المجتمع الفلورنسي خلال العقد الأخير من القرن الرابع عشر بعلاقات بلدهم مع حاكم ميلان جيانجالوز (Giangaleuzzo) الذي قادته سياساته التوسعية إلى النزاع مع فلورنسا، وتسبب

بالحاق أذى كبير بصناعة الأقمشة فيها بتحريمه تصدير الأسلاك التي تستخدم في نسج الصوف. كما تأثرت جراء حرب فلورنسا مع ملك نابلي (Naples) لادسلاوس (Ladislaus) سنة ١٤٠٨. كما أن الحرب الثانية لفلورنسا مع ميلان لم تنته إلا بموت حاكم ميلان فيليب ماريل (Filippo Maria) سنة ١٤٤٧. والشاهد على أن فلورنسا كانت تعيش أزمة اقتصادية جراء تلك الظروف سلسلة الإجراءات التي اتخذت منذ سنة ١٤٢٤، التي كان أشهرها القانون الذي صدر في السنة المشار إليها، ونص على إعفاء لمدة خمس وعشرين سنة من الضرائب والديون الشخصية لعمال الزراعة الفلورنسيين الذين هاجروا من أراضي فلورنسا إذا ما عادوا وفتحوا الأرض. حول مزيد من التفاصيل انظر:

Gene Brucker, Renaissance Florence, New York-London, 1969, PP.82-4.

(٢٤) محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٢٥، تحقيق محمد مصطفى، فرانز شتاينر- فيسبادن، ١٩٧٢، ج٢، ص ١٠٤.

(٢٥) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ص ١٠٧، وما بعدها.

(٢٦) Shepard B.Clough et al, European History from a World Perspective in Early Modern Times, 3 vol., 3ed., Lexington, Massachusetts, 1975, vol.II, P.490.

Ibid, P.491. (٢٧)

(٢٨) عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية، ص ٢٤٣-٢٤٩؛ ليلي الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ج١، ص ٦٢-٦٧.

Clough, European History, P.491. (٢٩)

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأوضاع انظر:

Taha Thalji Tarawneh, The Province of Damascus During the Second Mamluk Period (784/1382-922/1516), Publications of the Deanship of Research and Graduate Studies, Mu'tah University, 1994, pp.58-71.

وانظر أيضا حول القلق السياسي في عهد السلطان المؤيد شيخ وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية في السلطنة: حياة ناصر الحجي، "الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد شيخ في سلطنة المماليك (٨١٥-٨٢٣هـ/١٤١٢-١٤٢٠م)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد ٣٦، م ١٩٨٩، ص ٤٥-٨.

(٣١) أحمد يحيى كوكش، المقرئ مؤرخاً للحياة الاقتصادية في مصر في عصره، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٩٩٩. لعل تولي المقرئ حسب القاهرة أكثر من مرة مكنه من متابعة الشؤون الاقتصادية

وأحوال النقد وتقلباته بشكل منفصل. وقد وصفه ابن إياس قائلا: "وكان المقريري رئيساً مسلماً، ولي حسبة القاهرة غير ما مرة، وكان عند الناس معظماً جداً". ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٣٢) أحمد بن علي المقريري، كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة، قام على نشره محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، ط ٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤١-٤٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٣٥) المقريري، كتاب النقود القديمة الإسلامية ص ٧٦.

(٣٦) المقريري، السلوك، ج ٣، ص ١١٣٢.

(٣٧) الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ٩٣-٩٦.

(٣٨) المقريري، السلوك، ج ٣، ص ١١٣٢.

(٣٩) الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ١٢٧.

(٤٠) المقريري، إغاثة الأمة، ص ٧١. حول رواج التعامل بالفلوس في السلطنة المملوكية انظر:

Boaz Shoshan, "From Silver to Copper: Monetary Changes in Fifteenth Century Egypt", *Studia Islamica*, vol.56, 1982, PP.91-116.

(٤١) المقريري، كتاب النقود، ص ٧٦-٧٧. انظر أيضاً حياة الحجي، ص ٤٤.

(٤٢) أحمد بن علي القلقشندي، رسالة في الدنانير المسكوكة مما يضرب بالديار المصرية، في كتاب أنستاس الكرملي، ص ١٢٣-١٢٤.

(٤٣) انظر الجدول رقم (١) الذي يبين الصيغ المستخدمة لوصف الذهب المصري والأفرنتي. عندما كان يتم استخدام نقود ذهبية أجنبية أو محلية ناقصة مع الدينار الأصيل من عيار مثقال فإن الأخير كان يميز بصفات من مثل المصري أو المختوم أو الهرجة. وقد سبق التعريف بالهرجة والناصري في الهامش (١٦). أما المختوم فإنه على ما يبدو ليس صفة للنقد بل لمحتواه من الذهب. ذلك الذهب الذي تتم تنقيته في دار الضرب إلى الحد المطلوب من النقاء، ومن ثم تختتم السبائك من قبل ناظر دار الضرب. انظر: القلقشندي، صبح، ج ٣، ص ٤٦٦. وأما الناصري والأشرفي فهما اللذان ضربهما كل من الناصر فرج والأشرف برسباي. W. Popper, pp.48-51.

(٤٤) المقريري، السلوك، ج ٣، ص ١١٣٤-١١٣٥.

(٤٥) المقريري، إغاثة الأمة، ص ٧١.

- (٤٦) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص٨٢.
- (٤٧) محمود بن محمد بن علي النجيدى، النظام النقدي المملوكى، ٦٤٨-٩٢٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٥٠٦-٥٠٨.
- (٤٨) المرجع نفسه، ص ٥١٠.
- (٤٩) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ١٢٩؛ علي بن داود بن الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج٣، تحقيق حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٣، ج٢، ص ٢٦٠.
- (٥٠) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٣٢٧؛ جمال الدين يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٦، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ج١٣، ص ١٨٦.
- (٥١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٥٧٥-٥٧٩.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٣٦.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ٨٥٤-٨٥٥.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٠٢.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
- (٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٥. أما بالنسبة للدرهم كوحدة وزن فيساوي ٧٥% من المثقال. وإذا علمنا أن المثقال يساوي ٤، ٥٢ م في النظام المتري يكون وزن الدرهم ٥٧٩، ٢ غم. وبذلك يكون وزن الإفرنجي المقبول حوالي ٣، ٣٥ غم على أساس الدرهم كوحدة وزن، ويكون ٣، ٤٥ غم على أساس المثقال. حول هذه الأوزان انظر William Popper, *Egypt and Syria*, pp.45,51
- (٥٧) انظر الجدول رقم (٢) في هذه الدراسة.
- (٥٨) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ١١٣٤.
- (٥٩) الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ١١٨-١١٩.
- (٦٠) المقرئزي، السلوك، ج٣، ص ١٤٠١.
- (٦١) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٦٥.
- (٦٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ٧٠٩-٧١٠؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٤، ص ١١٩.
- (٦٣) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٧١٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ١٠٤.

- (٦٤) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٧٢٠.
- (٦٥) Darrag, L'Egypt, pp.97-98.
- W.Popper, Egypt and Syria, pp.45,49. وحول وزن النقدين انظر:
- (٦٦) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٨١٩، ٨٣٢؛ بدر الدين العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق عبد الرزاق الطنطاوي القرموط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٧٩.
- (٦٧) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٨٥٢؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٤، ص ١٨٤؛ العيني، عقد الجمان، ص ٤٠١.
- (٦٨) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٨٥٣؛ ابن تغري بردي، النجوم، ج١٤، ص ١٨٤.
- (٦٩) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٨٨٠.
- (٦٩) المصدر نفسه، ص ٩٤٤؛ العيني، عقد الجمان، ص ٤٥٩-٤٦٠.
- (٧١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ١١٩٠.
- (٧٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، لئبر المسبوك في ذيل الملوك، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت، ص ٧٦؛ العيني، عقد الجمان، ص ٦٠٣.
- (٧٣) ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، هالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠، ج١، ص ١٠٣.
- (٧٤) العيني، عقد الجمان، ص ٦٤٨.
- (٧٥) W.Popper, Egypt and Syria, p.47.
- (٧٦) الأسدي، التيسير والاعتبار، ص ١٢٩-١٣٠.
- (٧٧) ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص ٤٩-٥٠؛ ابن تغري بردي، حوادث، ص ٤٥٣-٤٥٤.
- (٧٨) Charles Verlinden, "Medieval Slavers", in David Herlihy, *Economy, Society and Government in Medieval Italy*, Kent University Press, Kent- Ohio, 1969, PP.11-12.
- (٧٩) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص ٦٢، ٥٤.
- (٨٠) Eliyahu Ashtor "The Wheat Supply of the Mamluk Kingdom", *Asian and African Studies*, 18, (1984), 283-295.
- (٨١) Wansbrough, pp.505-506.
- (٨٢) H.Inalcik, "Filori", E.I2, vol II, pp.914-915.
- (٨٣) Darrag, L'Egypt, p.96.